

مدير الجريدة وصاحب الامتياز
فرحات حشاد

الادارة
نهج سيدي علي عزوز - زنقة
سيدي عامر عدد ٦ تونس
تليفون ٧٧٠٦

الاحد ١٢ ربيع الاخر ١٣٦٧ الموافق ٢٢ فيفري ١٩٤٨ — السنة الاولى — العدد 12 — الثمن ٥ فرنكات

كلمة الاتحاد العام

الحركة النقابية والسياسة

يقول بعضهم ان الحركة النقابية تنحصر في الامور الاجتماعية التي تتلخص في الاجور والدفاع عن مصالح الشغالين المادية حين يسلط عليهم اصحاب رؤوس الاموال مظالم من شانها ان تلحق بهم الاضرار وتحرمهم من وسائل ارتزاقهم

واذا سارت الحركة النقابية على هاته القاعدة تكون قد تجردت من المعاني التي تمكنها من القيام بالمامورية التي اسست من اجلها. اذ الحركة النقابية جعلت لمعالجة المشاكل الناشئة عن ارتباط الشغل برأس المال وما ينجم عن ذلك من خلافات ومن مشاكل متنوعة كما اسست الحركة النقابية لتبحث عن جميع الوسائل التي يجب استعمالها ولتنقب عن الطرق التي يجب سلوكها لتحسين حالة الطبقة العاملة ماديا وادبيا ولتدرس اسباب الفقر لمقاومته حتى تزيل البؤس والفاقة ولتسعى في ايجاد وسائل الرفاهية والازدهار حتى يجعل حدا لاستثمار بني الانسان لاخيه الانسان ولتعطي الشغل مكانته الممتازة في المجتمع اللائقة به ولتحارب الاحتكار واستغلال جهود الشعب من طرف عصابات المستثمرين

ومن هنا تنتقل بنا الحركة النقابية من الميدان الاجتماعي الى الميدان الاقتصادي لتخوض معمعة الانتاج والاسعار والاستهلاك ومبادلة البضائع بين الاقطار وتوجيه الصناعة وترقية اليد العاملة ومقاومة البطالة

ويقول هذا البعض ايضا ان الاهتمام بهذا الميدان العظيم يدخل بنا في بحر السياسة مباشرة

اما نحن فنقول نعم... ولا...

نقول نعم اذا اعتبرت الحكومة ان انتصاب

(البقية على الصفحة الرابعة)

حول المجاعة

خمسمائة مليون ....!؟

لقد عودتنا حكومة الحماية – وما بالطبع لا يتخلف – انه مهما اصيبت البلاد بالجفاف المؤدي حتما الى المجاعة المخيفة إلّا ويكون همها محصورا في تكوين صدقات تعطى لجيش الجائعين تفرض لها اموالا طائلة تثقل كاهل الميزان التونسي.

يصرف عليهم بعضها وتذهب بالباقي ايدي العابثين الذين لهم اكبر ضلع في استمرار استعمال هاته الادوية لمثل هذا الداء حتى تمتلئ جيوبهم بل خزائنهم على كاهل الجائع المسكين ...!

ولذا فلا غرابة ان [illegible]ج الحكومة في هاته السنة وامام هذه المجاعة الماحقة مسلكها الاعتيادي وتعرض على المجلس الكبير في جلسته الاستثنائية اقتراحها القاضي بفرض خمسمائة مليون فرنك لاغاثة الجائعين تنفق عليهم بالطرق المعلومة للجميع ..

والمجلس الكبير بدوره كسابق ما عودنا يوافق على الاقتراح المذكور ويقرر الخمسمائة مليون المذكورة كدواء مسكن لتلافي هذا المرض المزمن ..!

فنحن اذا امام دور وتسلسل ، تقع المجاعة في البلاد فتفرض لها الحكومة منحا للصدقات تمكن (موقتا) قليلا من العلة ثم لا تلبث العلة ان تعود لصاحبها فتقوم الحكومة بحركتها الاعتيادية لتسكين الحالة وهكذا دواليك . فلا العلة ازيلت ولا الحكومة غيرت منهاجها

وهنا وجدت حالتان اخريتان : احداهما توالي الخسائر على دافعي الضرائب وثانيتهما استمرار جني الارباح لبعض الصائدين في الماء العكر الذين هم كالطفيليات لا تعيش إلّا بدماء الغير . وهاته حالة لا ترضي المجانين فضلا عن اصحاب العقول الراجحة .

اما الدواء الحقيقي لازالة هاته الحالة المخيفة وارفع كابوس هذه الازمة الخانقة فهو مما لا

[البقية على صفحة ٤]

الرقي ... او الاضمحلال ....!

كلمة سمعناها اثناء مقابلتنا الاخيرة مع جناب المقيم العام حينما كانت المحاورة تدور بيننا وبينه حول استعمال الآلات الميكانيكية التي تقضي شيئا فشيئا على اليد العاملة وتتسبب في تضخيم صفوف البطالين .

وقد بسط جنابه لنا نظريته حول هذه القضية الهامة ذاكرا ان حياة البلاد الاقتصادية ترتكز على انتاجها وعلى مزاحمتها للاسواق العالمية وتعديل اثمان بضاعتها والتنقيص من التوريد وزيادة الانتاج والتصدير وان كل ذلك يتطلب البحث المتواصل عن الوسائل التي بفضلها تتمكن البلاد من احتلال المنصب اللائق بها في سلك النظام الاقتصادي العالمي وفي مقدمتها تحسين الانتاج باستعمال نفس الآلات التي تستعملها البلدان الراقية في ميدان الصناعة ...

وانه لا يمكن التمادي على النظم البالية التي تعودت بها المصانع التونسية اذا اردنا اخذ نصيبنا في معمعة المعارك الاقتصادية التي يهتز لها العالم باسره فيتحتم حينئذ تعويض الكريطة بالكميون والنول بآلة النسج

[البقية على صفحة ٤]

تصرفات رؤوس الاموال

كل القوانين الاجتماعية الخاصة بالاجور والعقود المشتركة وكل الانظمة المتعلقة بترسيم العملة ونظام الشغل تضمن للعملة البقاء بشغلهم وتحجر على اصحاب رؤوس الاموال طرد العملة بمناسبة زيادة في الاجور او تحوير نظام الشغل او من اجل مطالبتهم بحقوقهم حتى لا يتحمل مجموع العمال خسارة ادبية او مادية بسبب استمرارهم في الدفاع عن مصالحهم

غير ان هذا الضمان لم يتمتع به اخواننا العملة بحيث اصبحوا مهددين بخطر الرفت كلما تجاسروا على المطالبة بحقوقهم

[البقية على صفحة ٤]

نظـــرة عجلى

حول رغائبنـــا الشرعية

منذ اربع سنوات والطبقة العاملة تحاول الرجوع الى العمل بنظام العقود المشتركة فلم تصل الى ذلك تسعى سعيا حثيثا للتمتع بنظام المجالس التحكيمية (برودوم) فلم تصل اليها وتجتهد في تحوير نظام حوادث الشغل «الامراض الصناعية» فلم تصل الى هاته الغاية تطالب بتحوير نظام المنح العائلية فيصدها عن ذلك تهاون الادارة وعدم اكتراثها

وتبذل اقصى جهدها في سبيل احداث قوانين الامن والضمان الاجتماعيين فلم تجد اذنا صاغية من لدن الادارة المسؤولة على مصير الشعب ونكرر الاحتجاجات ضد الاستخفاف بمصالح الشغالين فيما يتعلق باحترام الشغل والحريات النقابية والتعدي على حقوقهم الشرعية وضعف مراقبة الشغل فلم تستفد من تلك الاحتجاجات ولم تتحرك الادارة ولم يتغير شيء من الحالة التي تعودت بها .

(البقية على الصفحة الرابعة)

مجهود نقابي

التاميم او التسخير لفائدة الدولة (٢)*

معنى التاميم بصورة عامة هو اشراف الدولة على دولاب الانتاج وادارته وتوجيهه نحو المصلحة العامة . فهو استثمار الخيرات القومية وبيعها لا لفائدة بعض المحتكرين ولكن لفائدة مجموع الشعب الذي يغنم من وراء ذلك اكثر نفعا واعم فائدة — والتأميم هو بالنسبة للبلاد التونسية عمل له اثره البعيد العظيم النفع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ولو كره المتعنتون — وان مصيرنا ليتوقف على التأميم الذي توجه منافعه لغايات ثلاث هي :

١ — تجهيز البلاد من الالات النافعة

٢ — تحسين وترقية حياة الشغالين الاجتماعية

٣ — تكوين مدخرات اجتماعية تواجه العجز الذي يطرأ كثيرا على مالية البلاد —

والتأميم معناه تعويض ادارة راس المال للشركات بمجلس مركب من نواب عن الاجراء والاختصاصيين والشعب —

وعلى كل فانه مهما كان التاميم فهو ليس معناه التشريك الذي يقصد منه وضع كامل الاقتصاد القومي على ذمة الدولة ولا تمليك الدولة من كل أمر — وهذا النوع عزيز على الدكتاتوريين — ومعناه منح النفوذ التام للادارة والاكثار من الموظفين فالتهاون والتغافل الذي لا يمكن تحمله ابدا — وليس معناه كذلك تخريب راس المال وتهديمه حيث انه لا يتناول إلّا المصالح ذات المنفعة العامة — والشركات التي يمنح لها الانفراد في نوعها ومع ذلك فانه في بعض الفروع اللازمة فيها حرية العمل والتنافس السليم من كل غرض خبيث وابداء الاراء السديدة يبقى راس المال على عادته —

هذا هو التاميم الذي نقصده بصورة موجزة وهذا هو معناه — ولكن بالبلاد التونسية يفسره عالم الشغالين تفسيرا مخالفا لشغالي اوروبا حيث يتصف راس المال بنهم اخف مما عندنا وبضرر اقل واكثر انسانية —

فلعالم الشغيل باوروبا يحيا حياة اسعد من هنا واكمل ترفها واضمن سلاما سواء داخل المعمل او خارجه —

واما بالبلاد التونسية فان الشغال ان تكلم من التاميم فهو يعني اهم الاقطاعيين ببلاده كالشركات التي تنفرد باستثمار الفسفاط نذكر (صفاقس — قفصه — والمضيلة — وشركة الفسفاط التونسي) والتي تستخرج المعادن من رصاص وحديد وغيره لفائدتها فقط ونذكر (شركة الجريسة — والبيراروبا — والصوريميت) والمستحوذة على النقل (كشركة السكك الحديدية والترامفاي — والستاس — والتونسيان) والمهيمنة على القروض والمعاملات (كلبنك التجاري — بنك تونس — كريدي ليوني — كنتواردیسكونت — البنك الجزائري — كريدي فونسيي — الخ ..) واخيرا جميع الشركات التي تنتصب ببلادنا فتستحوذ على الغاز — والماء والكهرباء.. وغير ذلك

فالعامل التونسي يود ان يرى كل هذا النظام ينهار — نظام بال دام اكثر من ٦٥ سنة ولم يعد عليه إلّا بالضرر والحاجة والفاقة والحيرة والحياة التعسة وحتى بالموت — فهو ان ذكر التاميم يقصد هاته الشركات الكبرى التي تعود ارباحها لفائدة كمشة من الاشخاص لم يضع معظمهم قدمه على التراب التونسي اصلا — وهو يرمي الى نهضة بلاده والى العمل لفائدتها فقط لا لغيرها

وهو يتطلع ايضا الى تشريع في مادة الشغل يضمن سلامه الاجتماعي ويهيئه لديموقراطية الشغل في المستقبل — ديموقراطية سوف تنمو وتترعرع تبعا لتعليمات دينه الحنيف « الاسلام »

والعامل التونسي ان طالب بالتاميم فليس ذلك منه رغبة في الجلوس بمقعد مجالس الادارة العامة ولكنه يريد ان يجعل من هذه المعامل معاهد حقيقية يلقن فيها مع التدريب الصناعي التهذيب الخلقي والرياضة والفنون كما هو جار به العمل في الدول المتمدنة والديموقراطية الحقة

والشغال التونسي ان طالب بالتاميم فليس معنى ذلك ان يرى مراقبا من ادارة المال يحتل منصب مهندس المنجم ولكنه يريد ان يشارك حسا ومعنى في ادارة ومراقبة ما امم حتى يقمع المختلس من تعجيز ميزان بلاده والاستحواذ على خيراته بسياستهم المتبعة لحد اليوم

ويطالب الشغال التونسي ويشدد في المطالبة بالتاميم حتى يحافظ على صحته ويفرض وجود طبيب يعود العمال وعائلاتهم — وحتى يتمكن من جبر المعامل على ايجاد محلات ياوي اليها بعد عمله اليومي الشاق محلات بها كل المرافق التي تخفف عنه شقاء وعناء يومه

ذلك ما يقصده العامل التونسي من التاميم

فما قول شركة صفاقس — قفصه في ذلك وقد قامت بتطبيقه على كل من لا ينتمي الى الجنسية التونسية ؟

للحديث بقية

محمود الغول

* راجع الفصل (١) بالعدد ٢١ من صوت العمل

الاتحاد المحلى بفريفيل

يعقد اجتماعا عاما

انعقد يوم الخميس ١٩ الجاري اجتماع عام بقاعة الافراح بفريفيل حضره كافة الشغالين بتلك الجهة وبعد الاستماع للخطباء الذين تداولوا على منصة الخطابة القيت اللوائح الاربع التالية التي وقعت المصادقة على جميعها بالاجماع وهذا نص كل واحدة منها :

لائحة في تمثيل النقابات

ان العملة المنخرطين في الاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعين بقاعة الافراح يوم الخميس في ١٩ فيفري ١٩٤٨ بطلب من النقابة التونسية لعملة البحرية

بعد استماعهم للتقرير الادبي واطلاعهم عن الحالة التي لا زالت عليها منظمتهم لحد الان من عدم قبول نقابتهم بجميع اللجان بصفة فعلية

يحتجون بكل قواهم عن تقاعس ادارة البحرية عن قبول نواب الاتحاد بكامل اللجان

ويطالبون بكل الحاح الاعتراف بنقابتهم على قدم المساواة مع المنظمات الاخرى ومشاركتها مشاركة فعلية في جميع الامور التي تهم العملة كما هو معمول به في سائر الادارات التونسية

ويمنحون ثقتهم للهيئة الجديدة لمواصلة الكفاح حتى نظفر بهذا الحق النقابي المهضوم

لائحة في تحقيق المطالب

ان عملة البحرية التابعين للاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعين بقاعة الافراح يوم ١٩ فيفري

بعد استماعهم للبيانات الضافية التي ادلى بها الكاتب العام للنقابة التونسية لعملة البحرية حول تحقيق المطالب التي قدمت لوزارة البحرية خلال السنة الفارطة تلك المطالب التي لا زالت على بساط البحث

ويعلنون استياءهم الشديد عن تهاون ادارة البحرية بتلك المطالب الحيوية التي تستوجب الحل السريع

ويطالبون بكل الحاح وفي القريب العاجل

اولا — تطبيق المنح العائلية التي يتمتع بها المتوظفون التونسيون

ثانيا — تعويض منحة الحياة البخسة بمنحة تقاعدية تضمن للعامل اياما سعيدة في اخر حياته

ثالثا — تعميم تطبيق الرخص الادارية Congés Administratifs على التونسيين حتى يتمتعوا بها كبقية العملة

واخيرا يعولون على الهيئة الجديدة ويمنحونها ثقتهم لمواصلة الدفاع حتى يتحصلوا عن هاته المطالب الشرعية الحيوية

لائحة

ان الشغالين المجتمعين بقاعة الافراح يوم الخميس ١٩ فيفري بطلب من النقابة التونسية لعملة البحرية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل يعبرون باستياء شديد عن الحالة الاسيفة التي اصبحت عليها معظم الطبقة العاملة التونسية المنجرة من البطالة ومن غلو المعاش والتي زادتها تكررا طرد العملة من الادارات والمعامل تلك الحالة التي ستؤدي بالشعب التونسي الى الفقر والهلاك

ويعلنون تضامنهم مع اخوانهم البطالين

ويطالبون بكل الحاح السلط المسؤولة بفتح اشغال كبرى في وجه اولئك الشغالين تعود بالنفع على البلاد

لائحة

ان الشغالين المجتمعين يوم الخميس ١٩ فيفري ١٩٤٨ بقاعة الافراح بفريفيل يؤيدون تاييدا تاما الهيئة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل في جميع المطالب والرغائب التي قدمت لكل من له النظر ويمنحونها ثقتهم الكاملة لكل ما تصبو اليه من رغائب

مطماطه والماء

وافتنا رسالة من مطماطه تقول :

ان اهالي مطماطه وبالاخص تامزرط والزراوة اصبحت حالتهم تنذر بالويل والفناء من جراء فقد المياه الصالحة للشراب مما شجع السوق السوداء في هاته المادة الحيوية على الرواج والانتشار حيث تباع هناك لبترة الماء بفرنك .

والحكومة لم تبد ادنى عناية في هذا المضمار بالرغم عن التشكيات والتذمرات التي قام بها السكان لدى السلط المسؤولة .

ويمكن ان يعزي عدم التفاتها لحالة السكان السيئة هو اشتغالها الحازم بتوظيف الضرائب الفادحة على الاهالي الذين لم يعد في امكانهم ان يتناولوا حاجياتهم اليومية من مأكل ومشرب وهكذا يساقون الى الموت البطيء شيئا فشيئا .

وقد اضطرت عائلات كثيرة بدافع الظمأ والخصاصة لمبارحة او كارها التي الفتها ولا تزال الحكومة تقابل تذمراتها تارة بالتسويف واخرى بالصمت من غير ان تعمد لمعالجة تلك الحالة المفزعة بايجاد المياه وتوفير الاشغال .

وهاهم الان يرفعون اصواتهم من جديد لمن النظر راجين اسعافهم بالمياه وايجاد الاشغال ليتمكنوا من حفظ حياتهم وحياة عائلاتهم .

المراسل

اعمال لجنة الاغاثة والاسعاف القومية في بحر عام ١٩٤٧

المواد الموزعة على الجهات المتضررة

اسم الجهة الموزع فيها	قموح	شعير	قطانية	فول	كسكسي	فارينة	مقرونة	تمر	زيت	بطاطة او بشماط اوسميد او طماطم	عدد الخبزات الموزعة
العاصمة	٧٠٠٠		٣٧٠٠		٧٧٣١				١٠٠٠	٥٠٠ بطاطه ٥٠٠ لوبية ٦٠٠ سميد ١٩٣ قارورة طماطم	٢٥٥٦٢ خبزة على كامل الجهات
الشمال	٨٠٠٠				٧٧٠٠		٧٣٠٠		١١٥		
الساحل	٢٤٦٥٧	١٦٤٩٠		٥٥٤٦٠	١٥٠٠٠	١٦٣٠٠	٥٥٥٦	١١٠٠		٨٠٠	
القيروان	٣٩٨٦٩	٢٣٩١٠	٧٢٠٠	٢٠٩٠٠	٦٤٠٠		١١٤٠٠	٣٠٠٠	٥٩٦٣	١١٧٥ بطاطه	
صفاقس	٢٧٧٠٠		٣٧٠٠	٠٨٠٠٠	٥٢٠٠		٨١٠٠				
الجنوب	١١٩٠٠										
	١١٩١٢٦	٤٠٤٠٠	١٤٦٠٠	٨٤٣٦٠	١٨٥٣١	١٦٣٠٠	٣٢٣٥٦	٤١٠٠	٦٨٠٨		

ملاحظة : كل الارقام الموجودة بحساب الكيلوات

المطابخ ومصاريفها وعدد الاكلات بها

اسم المطبخ	تواريخ الفتح والغلق لعام ٤٧	عدد الاكلات	مصاريف المطابخ
١ ــ الحلفاوين	٤-٦ ــ ٧-٢٧	١٥٧٣٠٠	٢٤٨٠٠٠
٢ ــ باب الجزيرة	٤-٩ ــ ٨-١٧	١٨١١٤٣	٢٣١٠٠٠
٣ ــ ساحة الغنم	٤-١٨ ــ ٧-١٥	١٢٤٦٠٠	٩٣٨٠٠
٤ ــ منوبه	٤-١٩ ــ ٧-٢	٠٢٥٥٥٠	٤٠٠٤٠
٥ ــ رادس	٤-١٧ ــ ٨-٢٩	٤١٤٠٠	٣٠٨١٦
٦ ــ حمام الانف	٤-١٦ ــ ٧-٢	١٩٩٢٠٠	٤٢٥٠٠٠
٧ ــ نابل	٤-١٦ ــ ٧-٢	٩٨٤٠٠	١٧١٢٣٤
٨ ــ الحمامات	٤-٢٠ ــ ٦-٢٠	١٩١٥٠٠	٤٠٣٧٢
٩ ــ بني حسان	٤-٢١ ــ ٧-٢٣	١٥٤٥٠	١٥٠٠٠٠
١٠ ــ النفيضة	٥-١٢ ــ ٧-١١	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
١١ ــ الجم	٥-٢ ــ ١٠-٢	١١٩٧٠٠	١٨١٢٠٥
١٢ ــ طبلبه	٤-٣٠ ــ ٧-٧	١٧٦٧٧	٥٢٦٩٠
١٣ ــ بنزرت	٤-١٢ ــ ٨-٨	١٢٥٠٠	٢٢٠١٧
١٤ ــ فيريفيل	٤-٢٩ ــ ٧-١٦	٨٢٨٠٠	١٦٤٠٠٠
١٥ ــ قصور الساف	٥-٣ ــ ٨-٦	٥٦٤٠٠	١٩٦٠٠٠
١٦ ــ المكنين	٤-٢٤ ــ ٧-٣١	٦٣٧٠٠	١٨٦٠٠٠
١٧ ــ زرمدين	٤-٢٢ ــ ٨-٢١	٢٧٦٠٠	١٨٤٤٠٠
١٨ ــ المهدية	٤-٢٢ ــ ٧-٣٠	٢١٨٠٠	١٩٩٠٠٠
١٩ ــ صفاقس	٤-٢٠ ــ ٨-٢٩	٢٦٠٠٠٠	٢٨٩٠٠٠
٢٠ ــ توزر	٥-٢ ــ ٨-٩	٥٤٤٥٠	١٢٩٠٠٠
		١٦٨٦١٧٠	٣١٦٣٦٥٤

ختن عدة اطفال من ابناء الفقراء

الجهات الواقع فيها الختن	عدد الواقع ختانهم	ملاحظات
الحلفاوين	٥٧	وقع اكساء هؤلاء الاطفال واطعامهم
باب الجزيرة	٤٣	وكفالتهم مدة اسبوع زودوا خلاله بالحليب
ساحة الغنم	٤٩	والغلال وكل ما يحتاجونه من الضروبات
رادس	٤٨	وحتى الكماليات
بنزرت	٤٥	
	٢٢٢	

حول زيارة

المقيم العام الى الجنوب

لاحظنا مع مزيد الاسف ان جناب المقيم العام لم يكترث بالطبقات العاملة اثناء رحلته الاخيرة بالوسط والجنوب التونسي حيث لم يقتبل الوفود النقابية التي تمثل الشغالين ماعدا بالمتلوي

واذا علمنا ان الاسباب الرئيسية التي دعت المقيم العام والوزير الاكبر الى القيام بهاته الجوله الاستطلاعية هي اولا وبالذات المجاعة والجفاف والبطالة فاننا نتعجب من كون المقابلات كانت دائما تنحصر في اشخاص نواب المجلس الكبير والحجرات الفلاحية التجارية الذين تعرفهم الحكومة نفسها ويعرفهم الناس جميعا انهم لا يمثلون إلّا انفسهم اما العمال والنقابات التي تمثل الطبقة العامله واعظم قسم من الجماهير الشعبية فلم يجد جناب المقيم العام ولا الوزير الاكبر الوقت الكافي لاقتبالهم والتحادث معهم في شأن البطاله واحداث الاشغال المفيده واسعاف المعوزين وغير ذلك من المسائل التى تهم الشغالين مباشرة

فهل يجهل المقيم العام ان العمله لهم كلمتهم في الموضوع ان رحلته لايمكن ان تاتي بالنتيجة المطلوبه إلّا اذا مكنته من الاتصال بممثلى الطبقة الشغيله واستماعه لملاحظاتهم وبياناتهم المفيدة حول الحاله التي تشغل بال الجميع وان المقابلات البروتوكولية التي تنظم بواسطة المراقبين المدنيين لا تخرج عن دائرة المصالح الخاصه فالى متى هذا التمسك بالتقاليد القدية ومتى تعترف الدواليب الحكومية بوجود العمال في هاته البلاد فتجعل لهم حسابا في اعمالها يليق بمكانتهم في حياة البلاد

★معمل فسفاط رينو بصفاقس★

من المعلوم ان شركة رينو بصفاقس قد اغلقت ابوابها منذ عشرين يوما بدعوى انها لا تستطيع الاستمرار على العمل من اجل الخسائر الباهضة التي تتحملها وقد رات تعويض اليد العامله بالة ميكانيكية للوسق

وبعد مفاهمات طويله قام بها الممثلو الاتحاد الجهوي بصفاقس وبمساعدة الاخ النوري البودالي مع نواب الشركة وبمحضر من ناب السلط المحلية ومتفقد الشغل وقع الاتفاق على استئناف العمل مع احترام القواعد الجاري بها العمل سابقا فيما يتعلق باستخدام الحماله والكرارطية وقد فتح المعمل من جديد ورجع العمله الى شغلهم فرحين

واظبوا باستمرار على مطالعة :

« صوت العمل »

لسان الشغالين الصادق

الاقمشة والثياب الموزعه

الجهة الموزع فيها	كدرون	ملية	اقمشه
قصر هلال	١٦	١٨	
والقصرين		١٢٠٠	٣٠ ميترو
تاله		٥٣	
احواز قلعة الجرداء		٢٣٤	
زرمدين		٧٠	كمية كبرى
السواسي وشربان		٥١٢	
	١٦	٢٠٨٧	

الاتحاد الجهوي ببنزرت

انعقد مجلس نواب النقابين ببنزرت عشية يوم ١٥ فيفري على الساعة الثامنة بدار الاتحاد الجهوي تحت رئاسة الاخ الطاهر البرصالي العضو المبعوث من طرف الاتحاد العام حضرته الهيئة الادارية للاتحاد الجهوي ببنزرت والفرع الجامعي للموظفين والنواب والمسؤولون النقابيون وعددهم سبعون

وبعد الاستماع لبيان في قضية صفاقس وعرضها على المحكمة احتج الحاضرون بكل صرامة وبكل استياء على الحكم المنافي لما تقتضيه العدالة الحقة

ويكشفون للراي العام بالبلاد المجرمين الحقيقيين الذين افتخروا امام المحكمة بجريمتهم نحو المضربين العزل

كما يفضحون استمرار المناورات ضد منظمتنا القومية وذلك بالتعدي الذي وقع على اخوينا البودالي والسلامي وايقافهما ظلما من طرف اعوان السلطة المحلية بصفاقس مصدر المناوشة والتحريش اللتين تستاء منهما الطبقة العاملة بالبلاد

وينادون كافة الاخوان العملة الى كامل التربص والاتحاد والعمل في دائرة الانظمة العامة لعمل الاتحاد العام التونسي للشغل

ويسجلون بكل ارتياح توحيد العمل النقابي بين المنظمات الاربع

ويؤيدون المطالب الاستعجالية التي قدمها اخيرا الاتحاد العام وهي :

مشكلة الاجور

تجديد العقود المشتركة

تحوير نظام المنح العائلية

تطبيق نظام للجان التحكيمية (برودوم)

هذا وفي الميدان المحلي يطالبون بفتح اشغل بناء وتجديد لتشغيل اليد العاملة البطالة بالجهة الاولى

وان تفتح من جديد حضاير الاسعاف

وتطبيق اسبوع الاربعين ساعة وتنصيب اللجان التحكيمية

وتخصيص مفتش شغل قار بجهة بنزرت

واحداث فرع محلي لصندوق المنحة العائلية

وانشاء دار الشغالين لاجتماعات العمال

وينادون كافة الاخوان العملة للالتحاق بهم افراجا في منظمتهم النقابية القومية التي تكافح لتحرير الطبقة العاملة بلادنا والتحصيل لها على الحرية والرفهية

الحركة النقابية والسياسة

[بقية ما بالصفحة الاولى]

الشركات الاستعمارية التي تغزو ثمرة اراضينا بما في بطنها وبما على ظهرها يعد من باب السياسة

كما نقول نعم اذا اعترفت الحكومة ان الحماية معناها حماية تلك الشركات ومساعدتها على النمو والازدهار وتوفير الارباح على كاهل شعب كاد يفقد الحياة من شدة الفقر والبؤس والجوع

اما «لا».. فنقولها اذا درسنا الحالة من وجهتها الطبيعية مثل ما نجدها بكافة الاقطار الاخرى عندما نجد الحركة النقابية تتغلغل في جميع نواحي النشاط التي تنبني عليها حياة الامة والبلاد حيث تساهم الحركة النقابية بل تحتل المنصب الاول في كل ما يهم مصير البلاد اذ علم الناس جميعا وان مصير البلاد يرتكز على مصير طبقته العاملة

فحركتنا النقابية حين تقاوم الشركات الراسمالية التي ملكت بلادنا وسخرتها لخدمة مصالحها انما تقوم بعمل مقدس لم يخرج عن دائرة نفوذها ولا يمكن لحركة نقابية ان تقوم بواجبها وان تبلغ اهدافها إلّا بزوال سلطان راس المال على العمل وبانعدام حماية القوة العامة لفائدته وبذلك يمكن للحركة النقابية ان تسير سيرها الطبيعي بحرية تامة من دون ان يقف امامها ما يمنعها من اداء واجبها نحو الطبقة العاملة بهاته البلاد ...!

فرحات حشاد

(بقية ما بالصفحة لاولى)

تصرفات رؤوس الاموال

ان التحسينات التي نسعى دائما للتحصيل عليها في حياة الشغلين لا قيمة لها إلّا متى صار العامل يتمتع بضمان بقائه بشغله بعد التحصيل على الرغائب التي كافح من اجلها

فكم الفتنا انظار الادارات المسؤولة وكم طالبنا باصدار الاوامر اللازمة لتحجير طرد العملة بدون موجب وجبر رؤوس الاموال على عدم التنقيص من عدد العمال حين يصدر امر يقضي بزيادة الاجور مثلا

ان تصرفات بعض الشركات التي لا تحترم حقوق الشغالين حملتنا الى ان نعود الى هذا الموضوع

فنتوجه بهاته الكلمة الى وزارة الشغل طالبين منها اتخاذ ما يجب من التدابير اللازمة لجعل حد لمثل هاته التصرفات اذ لا يجوز لاصحاب رؤوس الاموال ان يحرموا العمال من التمتع بحقوقهم بمجرد التحصيل عليها بعد العناء الطويل وان هناك قوانين استثنائية تسلط اشد العقاب على مرتكبي المخالفات للاوامر الاجتماعية فلتاخذ الوزارة مسؤوليتها لتنفيذ تلك القوانين ولتقم بالسهر على حقوق العملة الموكولة لها ولتخرق السياج المضروب حولها لتقوم بمهمتها ولو ادى بها ذلك لاثارة غضب بعض كبار الموظفين

الرقي او الاضمحلال ...!

[بقية ما بالصفحة الاولى]

ويلزم تعميم التركتور بجميع الاراضي الفلاحية وآلة الوسق في المرافيء لتعويض اليد العاملة بالرصيف كما يجب علينا استعمال الميكانيك والآلات الكهربائية في المخابز ومعاصر الزيت وترميم الطرقات ولربما ادى بنا الحال الى استعمال تلك الآلات للطبخ والاكل وحتى للكلام . .

نعم يلزم الرقي والتمدن .. وكل فن لا يقبل هذا التطور ولا يدخل تحت شروط هذا التيار الذي يسير بالعالم في طريق « الحضارة العصرية » فلا بد ان يهلك وان يضمحل

هذا ما تفكر فيه الحكومة بالنسبة للمعامل والمصانع لتتمكن تونس من المشاركة المفيدة في سلك النظام الاقتصادي العالمي بمنتوجاتها وباستهلاكها لمنتوجات الغير

اما رقي وتطور اليد العاملة فهل فكرت الحكومة في مصيرهما ؟

هل فكرت في الوسيلة التي يمكن للشعب ان يساهم بها في ترقية مصنوعاته ومعامله وان يشارك في تسيير دواليب شؤونه الاقتصادية بصنع الاشياء اللازمة لاخراج ثروات ارضه وانتاج الآلات الميكانيكية حتى يكون قد ترقى هو نفسه في هذا الميدان وحتى لا يترقى الاقتصاد بدون مشاركته الفعلية وبدون تطور اليد العاملة التونسية وتصييرها اختصاصية يمكنها ان تستغني عن اليد العاملة الاجنبية التي تحاككها وتحتل المناصب بجميع فروع النشاط خاصة كانت او عمومية ؟

اننا نؤيد فكرة ترقية الانتاج وجعل بلادنا في زمرة الاقطار التي تتمتع بما وصلت اليه الاختراعات العصرية من مدنية ما دامت متوجهة نحو تحسين العيش والرفاهية والسلم ولكن بشرط ان تبذل الحكومة جهدها في ترقية اليد العاملة التونسية حتى لا تقضي الآلات الميكانيكية على البشر وحتى لا تنطبق كلمة المقيم العام على الامة التونسية نفسها .. الرقي او الاضمحلال !

خمسمائة مليون !؟

[بقية ما بالصفحة الاولى]

لا يخطر لحكومتنا ببال . فنحن اصبحنا كثيرا ما تصاب بلادنا المنكودة الحظ والتي لم تجد من يراف بها وباهلها ويسعى في تحسين حالها تحسينا حقيقيا لا ظاهريا اي « ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب » والحكومة ازاء ذلك لم تسلك غير طريقها المعتاد كانها لا تعرف طريقا غيرها للعلاج بينما طرق العلاج الحقة امامها كثيرة متسعة الارجاء فسيحة الجنبات لو سلكتها لوصلت بنا لساحل النجاة ان كانت تريد لنا السلامة كما تدعي على انه ان كانت لم تهتد لطرق العلاج الصحيحة في سابق العهد فقد جاء من ذكرها بها وفتح لها باب العمل امامها

فقد بين وفد الاتحاد العام لجناب المقيم العام عند مقابلته له يوم ١٣ الجاري التي نشرنا عنها بلاغا في العدد الفارط بهذه الجريدة طرق العلاج التي لا يرى الاتحاد العام صلاحا للحالة وتحسينا للجو بدونها وقدم له اقتراحات جديرة بالالتفات اليها ومتحتم الان تنفيذها لرفع هذا الحمل الثقيل على البلاد ان كانت الحكومة تريد حقا الاخذ بيد الجائعين اما ان كانت تريد ذر الرماد في العيون فلتسلك مسالكها المعهودة وعندها يزداد الامر تفاقما وتكون مسؤوليتها امام العالم عظيمة ثم يتعاظم امرها يوما فيوما باشتداد ازمة المجاعة

وهي باعراضها عن الطرق الصحيحة تعرب لنا بافصح لسان على انها لا تريد خيرا لهذه البلاد وان وجودها انما هو لتنمية رؤوس اموال المستعمرين اما المستعمر (بالفتح) فماهو إلّا آلة صماء ينتفع بها ولا تنتفع وبعبارة اوضح هو كالشمعة تحترق لتضيء على غيرها ولله في خلقه شؤون وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون..!

عبد القاهر

نظرة عجلى

(بقية ما بالصفحة الاولى)

اما سياسة الاسعار واللجان الاقتصادية فبمجرد ما افتضح الامر وعثر نواب الاتحاد على بعض الخبايا سواء في قضية الاقمشة او في مسألة شركة الترامواي اصبحت مشاركة اتحادنا في اعمال تلك اللجان غير مرغوب فيها لتستمر الحالة على ما هي عليه ولتبقى دار لقمان على حالها ...

واما مسالة الاجور.. والاربعين ساعة... وعملة الفلاحة . . والبطالة .. وصندوق التقاعد ... و و ... فكان الادارة لا يهمها من الامر شيء !

تلك هي رغائبنا الشرعية نواصل الكفاح من اجل تحقيقها بدون كلل وما النصر الا حليف العاملين ...